

أسباب وعوامل اندلاع التمرد في دارفور ٢٠٠٣م

الباحث أحمد ارحيل عباس عزو أ.د. ذاكر محي الدين عبد الله
جامعة الموصل/ كلية الآداب/ قسم التاريخ

تاريخ تسليم البحث : ٢٠٢٠/٥/٢٤ ؛ تاريخ قبول النشر : ٢٠٢٠/٨/٢٣

ملخص البحث :

يتناول البحث الأسباب والعوامل التي كانت السبب الرئيس في اندلاع التمرد في دارفور منذ بدايات العقد الأول من الألفية الثالثة، والتي ستلقي الضوء عليه وعبر دراسة تحليلية لكل الإحداث التي مر بها الإقليم خلال فترة زمنية تراكمية على مدى خمسين عاماً تقريباً عبر تتطور المسار، وتكمن أهمية البحث في عدم وجود دراسة سابقة تناولت موضوع أسباب قيام التمرد بشكل مجتمع عبر دراسة تحليلية، بمناقشة واقع حال الإقليم منذ البداية حتى اندلاع التمرد في شباط ٢٠٠٣م، قسمت الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فقرات تضمنت، الفقرة الأولى تعريف بدارفور جغرافياً وتنوع سكاني، والفقرة الثانية دراسة تحليلية للأسباب الداخلية في اندلاع التمرد، وفقرة ثالثة دراسة للأسباب الخارجية التي ساعدت في قيام التمرد في دارفور، وختم البحث بأهم الملاحظات التي توصلنا إليها.

Reasons and Factors behind the Outbreak of Insurrection in Darfur in (2003 A.D.)

Ahmed Irhayyil Abbass Azziw Prof. Dr. ThakirMuhil-Deen Abdullah
University of Mosul / College of Arts / Dept. of History

Abstract:

This research tackles the main reasons and factors behind the insurrection in Darfur since the very beginning of the third millennium, In this study, we shed light on analyzing all the events passed by the region during accumulative period of time for about fifty years in which procedures have been developed. The importance of the study is due to the fact that it can be regarded as a new one dealing with the reasons of insurrection in an analytical detailed way. To add, it has discussed the state of things of this region from the very beginning and till the outbreak of insurrection in February, 2003, The study is made up of an introduction and three sections. The first section involves the introducing information about Darfur like its geographical location and its various ethnicities. However, the second section comprises an analytical study of the interior reasons behind insurrection. Finally, the third section is about the exterior reasons participating in the outbreak of insurrection in Darfur. The research has been ended by the most important notes concluded in the study. □

المقدمة:

فجأة وعلى نحو متصاعد تفجّر التمرد في الإقليم الغربي للسودان، وأصبحت الشغل الشاغل للمجتمع الدولي بفعل التغطية الإعلامية الكبيرة والواسعة التي حضى بها التمرد في دارفور عبر الوسائل المسموعة والمرئية والمقروء منها، بمختلف توجهاتها و منطلقاتها النابعة من أهداف كل جهة منها، حتى صار دارفور الخبر الأبرز في نشرات الأخبار ومانشيتات الصحف العالمية والمحلية خلال العقد الأول من القرن الحالي، ولم يكن في مخيلة أهل دارفور على وجه الخصوص، بأن يتحرك المجتمع الدولي، للتعامل مع قضيته، في وقت كانت الإقليم يعاني من المجاعات والتدهور الاقتصادي منذ عقد الثمانينات في القرن الماضي، وهذا ما سيتم مناقشته في أدناه.

- أولاً: الموقع والتنوع السكاني

يقع إقليم دارفور، في الغرب الشمالي للسودان بين خطي عرض (١٠° - ١٦°) شمالاً وخطي طول (٢٢° - ٣٠°) إلى شرقاً، يحده من جهة الشمال الصحراء الكبرى، وجنوباً بحر العرب وتفصله عن ولاية كردفان السودانية سلسلة من الكثبان الرملية^(١)، وكان الإقليم أحر الأقاليم الملتحقة بالسودان في الحكم البريطاني - المصري، أثر مقتل السلطان علي دينار^(٢)، في تشرين الثاني ١٩١٧م، على اثر الاتفاق بين بريطانيا وفرنسا على ترسيم حدود دارفور الحالية في كانون الأول ١٩٢٤م وفق بروتوكول لندن^(٣)،

تبلغ مساحة إقليم دارفور الكلية (١٩٦,٤٠٤) ألف ميل مربع وبهذا تساوي مساحته مساحة مصر وتقريباً مساحة فرنسا نفسها كما تعادل مساحته جمهورية العراق، ويشكل خمس مساحة السودان، يبلغ الإقليم طولاً (١١٧٠) كيلو متر من الشمال إلى الجنوب وعرضاً (٦٠٠) كيلومتر من حدوده الشرقية إلى الغرب منه^(٤)، وبلغ عدد سكانه نحو (٦,١٥٠,٠٠٠) نسمة^(٥)، حسب إحصاء ٢٠٠٨^(٦).

للإقليم حدود سياسية مشتركة مع كل من ليبيا، تشاد و أفريقيا الوسطى بطول (٢٤٥٠) كيلو متر إذ تتشارك كل من ليبيا بما نسبته ٢٢%، وتشاد بما نسبته ٥٣%، وأفريقيا الوسطى بما نسبته ٣٥% لتشكل البوابة الغربية لدولة السودان، ويبعد عن الخرطوم العاصمة مسافة (١٦٠٠) كيلو متر، ويبعد عن اقرب ميناء بحري محلي مسافة بما يزيد عن ألفين كيلو متر، وهو ميناء بورسودان على البحر الأحمر في أقصى شرق السودان^(٧).

يدين أهل دارفور بالدين الإسلامي^(٨)، متأثرين بالثقافة العربية الإسلامية بوضوح، رغم التعدد العرقي و انتشارهم في مساحة واسعة وضعف وسائل النقل المواصلات، إلا أن ثقافة الإسلام منتشرة في بقاع دارفور، فمنذ سلاطين دارفور خرجت من ممالكها كسوة الكعبة المشرفة وبانت في كل عام على عهد السلطان علي دينار^(٩)،

يضم الإقليم عدد كبير من القبائل، تقدر بنحو (١٩٥) قبيلة وفرعاً، تنقسم إلى مجموعتين أساسيتين هما، العرب أو البقارة (كتسمية محلية)^(١٠)، و الزرقة (بإشارة للقبائل الأفريقية)^(١١)، وظهر هذا المصطلح في ثمانينيات القرن الماضي، في وقت كان الوضع العام مشحوناً بنوع من التحيز العنصري، في إشارة لمجموعة دون غيرها، بمدلول إلى قيمة إنسانية أدنى، ويحق للآخرين استرقائهم واستعبادهم^(١٢)، هنالك أسباب وعوامل كثيرة أدت إلى تأزم الوضع في دارفور، وتتجبر التمرد في عام ٢٠٠٣م، يمكن تقسيمها أو تصنيفها إلى أسباب داخلية و أخرى خارجية، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، ولكن اجتمعت كلها في تقادم الأزمة وتفجر التمرد، وسيتم أدناه تحليلها:

- ثانياً: الأسباب الداخلية للتمرد

أ- العامل السياسي:

بدأت الصحة السياسية في دارفور بوقت مبكر، فمنذ أواخر الخمسينيات القرن الماضي ، ظهرت على الساحة السياسية حركة تطلق على نفسها (حركة اللهيب الأحمر)^(١٣) في ١٩٥٧م، تبعتها في عقد الستينات، ظهور حركة (سوني)^(١٤)، لتتحول إلى (جبهة نهضة دارفور)، في تشرين الثاني عام ١٩٦٤م، تحددت مطالب الحركة في التخلص من الواقع المتخلف في غرب السودان، و بتحقيق العدالة السياسية والاجتماعية والمشاركة في السلطة، ومع ذلك لم يحصل سياسيو دارفور سوى على مقعدين في البرلمان السوداني، مع ارتفاع عدد سكان الإقليم إلى عدد سكان السودان،

وبعدها ظهرَ (تنظيم أبناء دارفور)^(١٥)، وأسسَ مطلع تسعينيات القرن الماضي، أسسه المهندس داوود يحيى بولاد، حركة عسكرية أعلنت التمرد، إلا أنها سرعان ما فشلت وتم قتله بسبب اعتماده على عناصر من جيش الشعبي لتحرير السودان، الذين لم تكن قضيته الشغل الشاغل لهم بصورة مباشرة، فضلا عن القوة كانت في صالح حكومة الإنقاذ وسط عقيدة نصره الجهاد أبان سيطرة التيار الإسلامي على الحكم في الخرطوم، وعلى الرغم من مقتله، إلا إن حركته كانت مقدمة نحو صحوة سياسية وتمرد قادم^(١٦).

ب- العامل الاقتصادي :

يعد هذا العامل المحرك الرئيس للأحداث في كل زمان ومكان، فدارفور إقليم زراعي - رعوي، يعتمد عليهما بشكل رئيس، وكانت موجة الجفاف وقلة الأمطار وما ترتب عليه من قحط وجفاف، وتناقص بالإنتاج الزراعي وهلاك المواشي، سببا رئيسا في قيام التمرد، خاصة بعد تزايد معدل النمو السكاني في العقدين الأخيرين من القرن الماضي بشكل سريع، مع عدم وجود إمكانية مادية تكفل عيش هؤلاء السكان، و مع استمرار القوانين الموروثة، التي مكنت قبيلة دون أخرى بحاكرة أو إقطاعية^(١٧)، التي يرجع بعضها التزاما إلى أيام سلاطين دارفور، ناهيك عن عدم توفر مشاريع صناعية و زراعية، تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة في الإقليم، وعلى الرغم من أنه يشكل مساحة ما نسبته ٢٠% من مساحة السودان، وتتوافر فيه الموارد الطبيعية، إلا أنه ومع تعاقب الحكومات على الإقليم بقى الإهمال مستمرا فيه، وبخاصة في الجانب الزراعي، التي اعتمدت فيها الطرق البدائية والتقنية القديمة نفسها باستخدام المحراث الذي استخدمه الأجداد^(١٨).

ج- مشكلة الأراضي:

الأراضي في دارفور، مقسمة على شكل حواكير، وبقيت متوارثة في كل مناطق الإقليم، ومع ظهور مفهوم الدولة الحديثة بُعيد الاستقلال، وطرح مفهوم العدالة والمساواة بين أبناء الوطن، والمشاركة على أساس الحقوق والواجبات، قوبل الأمر بمعارضة من القبائل الكبيرة التي تملك الإقطاعيات والحواكير من الأراضي، فأخذت مواقف ضد أي محاولة لانتزاع أراضيها بحجة الحداثة والتغيير، لإقامة المشاريع الاقتصادية الحديثة، متمسكة بالنظم والأعراف القبيلة للحفاظ على مصالحهم، ولهذا ظهرت نزاعات عنصرية بين المزارعين ومالكي الأراضي والرعاة^(١٩)، ومع إتباع

المزارعين أسلوب عمل زرائب الهواء، إذ يقوم المزارعون بحجب مساحات كبيرة من الأراضي الرعوية بعمل حواجز من القش أو مخلفات المحاصيل الزراعية، لمنع الرعاة من دخول تلك الأراضي على اعتبارها دار القبيلة، وأيضاً لغرض الاستفادة المادية من الأعلاف، كذلك اتبع المزارعين طريقة ثانية بحرق خطوط النار من أجل تنظيف الأراضي استعداداً للموسم القادم والتي تمنع الرعاة من دخولها، عدت هذه الأعمال تضيقاً لمساحات المراعي مقابل توسيع الأراضي الزراعية في مناطق خصبة طبيعية، ومخالفة للقانون والأعراف القبلية في الانتفاع العام، مما أدى إلى ظهور بؤرة جديدة للصراع في الإقليم^(٢٠).

د - الصراعات العنصرية للقبائل الزراعية والرعوية:

حدثت الكثير من المنازعات بين القبائل الزراعية والرعوية، فكان لتوسع الأراضي الزراعية، واعتقاد ثابت لدى ملاك الأراضي بأنها أراضي خاصة، بدليل تسمية الأراضي بأسماء القبائل كدار الزغاوة أو دار المساليط، وقطع الطريق أمام طرق المراحل للرعاة، مقابل دفع رسوم لمرورهم، وهذا ما يتعارض مع نظام الدولة الحديثة في حرية التنقل والتملك، مما ولد شعور لدى القبائل الرعوية التي هي غالباً من المجموعة العربية، بأنهم غير مرغوب بهم في دارفور، مما أوجد شعوراً عاماً لدى العناصر ذات الأصول الإفريقية، أن هنالك خطة مدبرة ضدهم، يضاف لهذا دور الإعلام الغربي في استغلال أحداث الصدام وإظهاره بالنزاع العنصري، والحقيقة إن النزاعات لا تتعدى نزاع موارد^(٢١).

هـ- إلغاء نظام الإدارة الأهلية :

طبق هذا النظام من لدن الانكليز لإدارة المناطق في السودان، وظل زعماء القبائل، ليس في إدارة شؤون الإقليم فحسب، بل في حل المشاكل التي تطرأ بين القبائل المحلية والإفراد عن طريق ما يعرف بمجلس القبيلة أو مجالس الأجاويد^(٢٢)، ومنذ الثورة الشعبية عام ١٩٦٤م، بدأت الدعوات عبر المنقذين، الذين لا يعرفون الواقع والهيكلية القبلية والإدارة بالإقليم، لإلغاء هذا القانون، والذي طبق منذ عهد الرئيس النميري^(٢٣) في عام ١٩٧٠م لأسباب تتعلق بنهج الحكومة، ورغم من عودة نظام الإدارة مرة أخرى في عهد حكومات الديمقراطية الثالثة (١٩٨٦ - ١٩٨٩م)، إلا أننا نرى أن هذا النظام قد فقد الكثير من هيئته، بسبب انخراط الكثيرين من الشباب المتعلم في أجهزة الأحزاب

الحاكمة، وفي مجالس الحكومية المحلية، وبروز هذه الطبقة كبديل عن الزعامات القبلية المتوارثة، فحدث ذلك نزاع بين زعماء القبائل وبين من يمثل هذه النخب في السلطة^(٢٤).

و- التجمع العربي :

يرى أبناء الإقليم، إن الشرارة الأولى لتطور النزاع جاء أثر دعم حكومة الصادق المهدي في عام ١٩٨٦م، لتجمع القبائل العربية تحت مسمى التجمع العربي، وبدعم من حزب الأمة، لمواجهة قبيلة الفور المدعومة من حزب الاتحاد الديمقراطي، فضلا عن ما أثير وقتها عن مصطلح دولة البقارة^(٢٥)، لتقابل بمنشورات من جانب القبائل ذات الأصول الأفريقية لإثارة الفتنة بين العرب والحكومة المركزية، و يرى البعض أن الخطأ الجسيم الذي وقعت فيه الحكومة، أنها لاذت بالصمت على هذا البيان الذي كان سبباً لفتته عرقية آنذاك^(٢٦).

ز- حكومة الإنقاذ والتهميش في دارفور:

مع وصول المشير عمر حسن البشير إلى الحكم عبر انقلاب عام ١٩٨٩م، ومع أول تشكيل وزاري وأول تعديل بعد ستة أشهر على الانقلاب، فقد تجاوز الأمرين سكان دارفور، وفوجئ الإقليم بعدم تعيين احد من أبناءهم، حتى على مستوى المحافظين، مما عده البعض إقصاءً متعمد من لدن حكومة الإنقاذ لهم وعودة تجربة سودنة المناصب من جديد، على الرغم من تأييد أبناء الإقليم بل ومشاركتهم في الجبهة الإسلامية، وهو ما عده متصلا عن بيان الإنقاذ الأول في ٣٠ حزيران ١٩٨٩، الذي أكد على المساواة وإنهاء التهميش وتغيير الواقع^(٢٧).

د- ضعف الولاء الوطني:

الصراع التاريخي لقبائل دارفور، ولأسباب كثيرة، ألفت بظلالها على الحالة الاجتماعية في الإقليم، فكان لسياسة الحكومات السودانية المتعاقبة منذ الاستقلال، أثرا في تعميق الصراع في دارفور، عبر التعامل مع الوضع في المنطقة، بتعميق الولاء والانتماء، بحزب معين دون الآخر، وإغراءً بكسب عمل أو مصلحة معينة، ولذلك نجد أن كثيراً من أبناء الإقليم انظموا صوريا لأحزاب السلطة، مع لجوء متنافسي الأحزاب إلى قبائلهم وعرقهم، وهو ما مكرس العلاقات الاثنية المتصارعة في دارفور وأضعف الولاء الوطني لدى البعض من أبنائه، وجاء ذلك كرد فعل على سياسة الحكومة المتبعة فيه^(٢٨).

ط- غياب الدور التنموي للحكومة:

هنالك توزيع غير العادل للثروة الوطنية لأسباب عديدة مر بها السودان أبرزها حرب الجنوب، وازداد الأمر في عهد حكومة الإنقاذ، اثر رفض مشاركة أغلبية أبناء الإقليم في السلطة، وتركز الاهتمام الحكومي في عهدها على الأمن دون التنمية، فضلا عن تيقن سكان دارفور بالتهميش الحقيقي^(٢٩)، عبر عدم إتمام المشاريع، رغم أن الحكومة دعمت بمبلغ مليار جنيه سوداني للجنة تنمية دارفور بعام ١٩٩١م، لإنشاء المدارس والمستوصفات ومطارات وطريق (نيالا- كاس - زالنجي) الذي بدأ العمل فيه بمجهود شعبي^(٣٠)، ومشروع ساق الغنم وطريق الإنقاذ الغربي بمرسوم ١٩٩٥، على إن ينجز بحلول ١٩٩٧، إلا أن الأمر أصبح منسيا من جانب الحكومة ولم يكتمل تنفيذه، و الذي أدى لانتشار البطالة، وتأجيج الوضع العام^(٣١).

ي- الحدود الخارجية للإقليم وأثرها في انتشار السلاح غير المرخص به :

يشارك الإقليم بحدود طويلة مع ثلاث دول هي (ليبيا - تشاد - أفريقيا الوسطى)، رسم الاحتلال تلك الحدود بطريقة عشوائية، فأدى الأمر إلى تقسيم بعض من هذه القبائل مع الدول المجاورة، ومع قلة نقاط الحراسة الأمنية، وسهولة التنقل عبر الحدود، فضلا عن ثقافة المجتمع البدوية، التي تُعد حمل السلاح^(٣٢) جزء من الرجل، وتأكيداً على حق الدفاع عن نفسه ومن حوله، مما أدى إلى شيوع انتشار السلاح بين قبائل الإقليم، وكان أول دخول للأسلحة الحديثة وبكميات كبيرة، عن طريق الجبهة الوطنية بزعامة الصادق المهدي في عام ١٩٧٦م، عندما أرادت القيام بانقلاب ضد نظام النميري، وعلى رغم تصالح الجبهة مع الحكومة، إلا إن كميات السلاح نُهبت من لدن (٣٠٠) شخص من عناصر الجبهة، والذين هربوا إلى شمال دارفور، مشكلين النواة الأولى لعصابات السلب والنهب، كذلك، قيام ليبيا بتسليح القبائل العربية في دارفور أواخر السبعينيات من القرن الماضي، لإضافة قوة جديدة ضد صراعها مع تشاد، صار الإقليم قبلة لتجار السلاح ، فتوفر السلاح بإشكاله بدءا من الكلاشنكوف والرشاش الثقيل والقنابل إلى الدبابات والصواريخ المضادة للطائرات، ويقدر عدد قطع السلاح بدارفور قبيل اندلاع التمرد في عام ٢٠٠١م، مابين نصف مليون إلى مليون قطعة سلاح باختلاف أشكاله، ساهم بشكل كبير في تأجيج الصراع، وإعلان القتال من حركتي التمرد الرئيسيتين في دارفور، متمثلة بحركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة^(٣٣).

ك- تأثير الصراعات والتمردات الداخلية الأخرى :

بشكل أو بآخر ساهم اندلاع التمردات في مناطق السودان الأخرى (جنوب وشرق السودان)، والأصوات المرتفعة المطالبة بالعدالة وتقاسم السلطة والثروة وصولاً إلى مطالب الاستقلال والانفصال، وتأثير وسائل الإعلام التي كانت دائماً تروج لهذه المطالب، والنتائج المتحققة وما توصلت إليه الجماعات المتمردة من اتفاقات وبروتوكولات مع الحكومة، شجعت و حفزت أبناء دارفور للسير نحو التصعيد العسكري ضد الحكومة، لتحقيق المكاسب السياسية^(٣٤).

و- الكتاب الأسود:

في عام ١٩٩٩م، خرج إلى العلن وبشكل مفاجئ، كتاب اسمه (الكتاب الأسود)، يتحدث عن سرد إحصائي لتقسيم السلطة في السودان، منذ الاستقلال، واستنثار فئة بعينها على مقدرات الحكم، وبيان المظالم في دارفور على وجه الخصوص، وساعدت الاتصالات الحديثة وشبكات الانترنت العنكبوتية كثيراً، في انتشار الكتاب بين أوساط الناس، والذي اعتبره اختراقاً لأجهزة الأمن السودانية، رغم محاولاتها التعقيم عليه ومصادرته، لأنه صب الزيت على النار، فصار همس المجالس في الإقليم الغربي، على ما لحق بهم من المظالم مكتوبة وموثقة بدماء المهتمشين من أبنائهم، فغلا حالهم واستثرت الحفيظة على السلطة، وزاد نسبة انتشاره، كرد فعل على إجراءات السلطة في كسب أعداء جدد، كان أكبر ضحاياها المثقفين من دارفور ممن ينشرون مقالاتهم في صحف الخرطوم^(٣٥)، خاصة أن الكتاب لم يكن يحمل اسماً او توقيعاً لمؤلفه^(٣٦).

يتحدث الكتاب عن أن (٨٠٠) وظيفة قيادية في الحكومة المركزية يشغلها موظفون شماليون، من أصل (٨٨٧) في عام ١٩٥٥م، بمثابة بيان لتهميش أبناء دارفور، وعلى عدة مستويات اقتصادية واجتماعية ونفوذاً سياسياً، عبر سيطرة ثلاث قبائل شمالية من وادي النيل الشمالي، ظلت تشغل ما بين (٤٧% - ٧٠%)، من الناصب الوزارية ومنصب الرئيس، منذ عام ١٩٥٦م^(٣٧)، عد الكتاب، استقرازا لنظام الدولة والوحدة الوطنية، ويتحدث على إثارة أزمة تهميش مقصود في دارفور، بدوافع عرقية^(٣٨).

- ثالثاً: الأسباب الخارجية للتمرد

أ- السبب الاقتصادي:

يذخر الإقليم بثروات طبيعية ضخمة ومعدينية هائلة، مثل الحديد في جبل يدعى جبل الحديد وإنتاج بنقاوة ٨٠% ، والنحاس في منطقة حفرة النحاس بالقرب من الحدود مع أفريقيا الوسطى، ثم اكتشاف اليورانيوم الذي صار حافرا للصراعات والتسابق نحوه ، يضاف لها الثروات الطبيعية ويأتي بمقدمتها، الثروة الحيوانية والصمغ العربي والسمسم الذي ينتج بكثرة في دارفور، الأمر الذي جعله مطمعا للدول الكبرى والاستحواذ على ثرواته^(٣٩).

ب- البعد الديني:

من المعروف أن لكل جيش من جيوش دول العالم يمتلك عقيدة خاصة به ، وعقيدة الجيش الحكومي السوداني قائمة على الجهاد وحماية الدين الإسلامي، خاصة وان عناصر الجيش هم من المتطوعين وليس من المكلفين، ونظراً لخلفية حكام الإنقاذ الاسلامية، ففي العام ١٩٩٣م اصدر علماء ولاية كردفان فتوى جهادية بتشجيع من الحكومة ضد سكان الجنوب، وجبال النوبة المتمردين تحديداً، كتأكيد على ما تقوم به الحكومة في حرب الجنوب، لإضفاء الجانب الديني وشن العزيمة للجنود المتطوعين التي تحكمهم عقيدة الجهاد ضد الوثنيين والصليبيين^(٤٠).

وسرعان ما بدأت أطراف (أفراد وحكومات) في أوروبا وأمريكا، بتصوير الأمر على انه اضطهاد ديني في السودان، وان هنالك تقييد للحريات الدينية وحقوق الإنسان، على اثر اعتقال أشخاص مسيحيين سودانيين في الخرطوم بإحدى الكنائس، بحقيقة أمر لا يتعدى إجراء أمني متبع بكل دول العالم حول أي شبهة، وبأي مكان ضمن دولة المواطن^(٤١).

وعلى هذا فان البعد الديني يعد احد الأسباب المهمة، ولو كانت ملامحه مخفية إلى حد ما بتعامل الإعلام الظاهر والقرارات الدولية حول السودان، إذ شهد السودان هجمة شرسة بعدها ذات طابع ديني مبطن بالدعوة إلى بالديمقراطية والعدالة والمساواة، وهو ما استفادت منه أطراف التمرد في دارفور ووظفتها سياسياً لقضيتها، مع أن هذا البعد غائب كلياً عن الإقليم على اعتبار أن أغلبية سكانه من المسلمين.

ج- الولايات المتحدة :

منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي، انتهت الحرب الباردة، بتفكك الاتحاد السوفيتي، ليدخل العالم مرحلة جديدة، تتميز بتفوق الولايات المتحدة، على بقية دول العالم، في كافة المجالات،

السياسية والعسكرية والاقتصادية وتكنولوجيا المعلومات ... الخ، وفي ظل الحقبة الجديدة، بات النظام العالمي يدور في سياسة القطب الواحد، مما أعطاها مجالا واسعا لصياغة سياسة معينة تجاه القارة الأفريقية، لاسيما وان جانبا من جذور العديد من الصراعات الموجودة في أفريقيا تعود إلى فترة الحرب الباردة^(٤٢).

تغيرت علاقة الولايات المتحدة بالسودان منذ العام ١٩٩٠م، بعد وضوح العلاقة بين الحكومة السودانية والجبهة الإسلامية، بإعلانها تطبيق التشريعات الإسلامية، وإعلان تشكيل كتائب الدفاع الشعبي بفكرة الجهاد لمواجهة التمرد بالجنوب، وما تبعه من الخطاب العدائي للسودان تجاه الغرب عبر الأناشيد الجهادية لكتائب الدفاع وكأنها موجه إلى للغرب وأمريكا، مضافا لها موقف السودان الرفض للتدخل الدولي في العراق بحجة تحرير الكويت، وموضوع إيواء السودان لقادة جماعات الجهاد الإسلامي ((القاعدة وحركة حماس)) وما تمثله من تهديد في الإرهاب العالمي^(٤٣).

ومنذ مطلع التسعينات و وصول إدارة (بيل كلنتون)^(٤٤) إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة، واتخاذها موقفا سلبيا من زعماء انقلاب حزيران عام ١٩٨٩م في السودان، ولتحجيم المد الإسلامي، عملت أمريكا على الاتفاق مع زعماء القرن الأفريقي ممن ساعدتهم في الوصول إلى السلطة، في إثيوبيا وإريتريا وأوغندا، حيث منحت كل منهم مبلغ عشرون مليون دولار في النصف الثاني من العام ١٩٩٦م، لتشكيل جبهة مواجهة مع السودان، وبالأخص إريتريا التي عمدت إلى قطع العلاقات مع حكومة الخرطوم، ومنحت السفارة السودانية في اسمرال لكل أنواع المعارضة السودانية، يضاف إليها معسكرات التدريب ولغة الخطاب العدائي في ضرورة إسقاط نظام البشير^(٤٥).

شكلت مشكلة دارفور، أهمية كبيرة منذ وقت مبكر، لدى الإدارة الأمريكية وفي اتجاهات عديدة، بدأ من داخل الولايات المتحدة، ففي مقابلة أجرتها مجلة دراسات شرق أوسطية في الأردن، مع السيد محمد محمود أبو سن، سفير السودان في أب ٢٠٠٢م، والذي أوضح في حديثه بشكل جلي الأسباب والدوافع وراء اهتمام الولايات المتحدة تجاه التمردات في السودان، مؤكدا على الموقف الأمريكي الذي بات متأثرا بحملة الانتخابات الرئاسية أنذلك في كسب أصوات السود^(٤٦) (Black Focus) الذين باتوا يشكلون أهمية كبرى في أمريكا^(٤٧)، هذا من ناحية.

من ناحية ثانية، ومنذ وصول جبهة الإنقاذ الوطني إلى الحكم في السودان، انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة المواجهة ضدها، بإدانة الانقلاب على الديمقراطية، واتهامها بمساندة الإرهاب العالمي مع بدء مؤتمرات الجبهة الإسلامية في العالم، وفتح الأراضي السودانية للجماعات الإسلامية المتطرفة، ولاسيما بعد استقبال السودان (لأسامة بن لادن) ما بين عامي ١٩٩١ - ١٩٩٦م، فضلاً عن السباق الصيني - الأمريكي نحو السودان، إذ عدت الولايات المتحدة أن الاتفاقات النفطية بين الصين والسودان هو بمثابة استيلاء على ما تم اكتشافه من قبل الشركات النفطية الأمريكية منذ عقود، والتي توقفت بسبب أعمال الحرب في الجنوب^(٤٨).

وتحت ضغط من الناخبين السود، الذين يشكلون نسبة أصوات انتخابية مرتفعة، لحل مشكلة الحرب الأهلية في جنوب السودان، بادرت أمريكا مع وصول (جورج دبليو بوش) الحكم مع بداية الألفية الجديدة، وتدخله في الضغط على الأطراف المتنازعة للتوصل إلى اتفاق نيفاشا، وكان الملفت في الأمر هو تغير الاهتمام الأمريكية من جنوب السودان إلى مناطق النزاع الأخرى، وتحديدًا غرب السودان، مما أثار تساؤلات حينها، إلا أن الصحف البريطانية التايمز - الكارديان - الانديبندانت، أجابت عن هذا التساؤل، بأن هنالك أنبوب نفطي يتجه من دولة تشاد إلى البحر، يتكلفه قدرت ب ٢٠٠ مليون دولار، والمسوحات الجيولوجية الأولية لدارفور تؤكد وجود كميات من النفط واليورانيوم، مما فسّر تحول الاهتمام الأمريكي لدارفور، و وجدت قوى دارفورية ضالتها بالاهتمام الأمريكي^(٤٩)، فضلاً عن رؤية أمريكية في لمواجهته إخفاقاتها السياسية في العراق، وهذا ما استثمرته الحكومة السودانية في توجيه الاتهامات إلى السياسة الأمريكية المبنية على عقيدة، تخويل نفسها توجيه ضربات وقائية لأي عدو محتمل، ما جعل السودان في صلب الاهتمام الأمريكي المعادي^(٥٠).

د- الدور الإسرائيلي:

اهتمت دولة (إسرائيل)، بمسألة اختراق المجتمعات العربية و وضعت لها الإستراتيجية اللازمة، وخاصة دول الطوق العربي وأبرزها السودان، و ازدادَ هذا الموقف عداءً للسودان أكثر عداوة بعد مؤتمر القمة العربية في السودان عام ١٩٦٧م (مؤتمر اللاءات الثلاثة)، وفتح قاعدة مطار الخرطوم أمام الطيران الحربي المصري بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧م^(٥١).

في العام ١٩٩٠م، جرت محاضرة في مركز الدراسات الإستراتيجية جامعة تل أبيب، حضرها مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية، وذكر فيها^(٥٢) ان دور إسرائيل تجاه حركات التمرد في السودان ومساعدتها، امراً محسوم، وتمثل الدوافع الأخلاقية- حسب زعمه- كانت بمثابة الجسد لإستراتيجية، التي وضع أسسها القادة الاسرائيليون الأوائل وحتى الوضع الراهن^(٥٣)، وضعت منظمات اللوبي الصهيوني خطة، وظفتها منذ اليوم الأول لمشكلة التمرد في دارفور عبر وسائلها التنظيمية الإعلامية في العالم، عبر صناعة بؤرة جديدة للإحداث لجذب انتباه العالم، مستفيدة من إشغال العالم بماسي الفلسطينيين، وتسويق فكرة التدخل الدولي في السودان.

وتمثلت الخطة الإسرائيلية بثلاث محاور رئيسية:

١- المحور الأول تسويق الماكنة الإعلامية لإسرائيل، بنشر معلومات مخادعة ومظله عن الوضع في دارفور.

٢- المحور العسكري، بإغراق دارفور بالأسلحة^(٥٢).

٣- المحور السياسي، بإخراج تظاهرات في دول العالم ولاسيما أوروبا وأمريكا، وتحريك برلمانيين، باتجاه اتخاذ قرارات دولية تجاه السودان^(٥٣).

هـ - بريطانيا وفرنسا:

يمثل دارفور أهمية جيوسراتيجية كبرى، فهو منطقة عازلة بين النفوذ البريطاني - الفرنسي، فالقارة الأفريقية مقسمة منذ القرن التاسع عشر بين نفوذ هاتين الدولتين، وحالة تسابق مستمرة بينها لمد النفوذ والسيطرة، على هذه المنطقة الواسعة ذي الأرض المنبسطة، ما جعلها مسرحاً للصراع والاهتمام العالمي، ومكان تجاذب القوى^(٥٤)، سرعان ما اشتد موقفيهما تجاه السودان، بمطالبة الحكومة السودانية بخطوات و مع التأكيد عليها بضرورة سرعة تنفيذها مع بداية الألفية الثالثة، والتي تمثلت بالاتي:

- وقف فوري لهجمات الميليشيات المسلحة في الإقليم وتحميل مسؤولية الهجمات على عاتق الحكومة السودانية .

- وقف العمليات العسكرية من جانب الحكومة، تجاه المدنيين لما تسببه من انتهاك لحقوق الإنسان في دارفور .

- على حكومة السودان، العمل على تسهيل مهمة عودة اللاجئين إلى مناطقهم.
- مطالبة حكومة السودان بتسليم مسؤولين إلى محكمة الجنايات الدولية، بتهمة جرائم حرب و الإبادة الجماعية .
- التلويح بفرض عقوبات دولية ، في حالة عدم التنفيذ^(٥٥).

ز - الصين:

أضحى اهتمام جمهورية الصين الشعبية، بقضية الأزمة في دارفور، نتيجة لعلاقتها المتميزة مع الحكومة السودانية، بعد أن حصلت على حق الاستكشاف النفطي، في عدة أماكن من السودان في عام ١٩٩٥، وعلى اثر قطع العلاقات من جانب الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧م، مع حكومة السودان، سارعت الصين لملي الفراغ، وارتفعت نسبة استثماراتها في القطاع النفطي السوداني إلى نحو ما نسبته (٤٠%)، من أسهم شركة النيل الأعظم الوطنية السودانية، مضافا لها نحو (١٥٠) ألف برميل نפט، كحصة يومية لشركة الاستثمار الصينية^(٥٦)،

وحماية لمصالحها، ووقفت الصين ضد أي قرار دولي يؤيد فرض عقوبات على السودان، بل أنها فعلا استخدمت حق النقض (الفيتو)، ضد قرار الأمم المتحد بالرقم (١٥٦٤)، والذي وضع السودان تحت البند السابع، وحق استخدام القوة ضد دولة السودان، إلا أن وقوف الصين وروسيا، ضد القرار أدى إلى تغير صيغته، لقد تمثل الموقف الصيني الداعم للحكومة السودانية في إطار توجيهها في حماية مصالحها في الحصول على مصادر النفط في أفريقيا، والذي شكل النفط السوداني فيه ما نسبته (٨%) من احتياجات الصين النفطية^(٥٧)، وانصب اهتمامها على إبعاد أمريكا عن مراقبة مصالحها في السودان، إذ دعت الصين على إنكار أن هنالك إبادة جماعية ، وان أزمة دارفور يمكن حلها بالطرق السياسية، واستمرت بموقفها المدافع عن السودان على جميع الصعد، بوجه أي تحرك داخل مجلس الأمن لفرض عقوبات على السودان، إلى درجة اتهام الصين من قبل الدول الغربية، بتزويد الحكومة السودانية بأسلحة متطورة، وهو ما نفته الحكومة الصينية وأن مبيعاتها من السلاح للسودان لا يتعدى (٨%)، وان السودان يعد ثالث اكبر منتج للأسلحة التقليدية بعد مصر وجنوب أفريقيا، وعلى هذا ذهب الكثير من المراقبين أن ما يجري بين الولايات المتحدة والصين هو صراع حرب باردة، حول النفط واليورانيوم في دارفور^(٥٨).

الخاتمة

يتضح لنا مما سبق أن الأمر لا يتعدى، سوى حماية مصالح القوى الاستعمارية، فبريطانيا كانت محتلة للسودان، وتنتظر للسودان كمنطقة نفوذ لها، ولهذا تناغمت مصالحها مع توجه الولايات المتحدة، أما فرنسا فتري من المهم حماية مصالحها في الدول الأفريقية (تشاد و إفريقيا الوسطى)، و وقف استمرار النزوح من الإقليم إلى تشاد، والصين كانت تهدف إلى حماية مصالحها النفطية في السودان، فضلاً عن خطر التهديد الأمريكي في التدخل المباشر، وتعريض مصالح فرنسا ومصالح الصين النفطية للخطر، هذا على المستوى الدول الكبرى، إضافة إلى أسباب طبيعية بموجات التصحر التي بدأت تضرب الإقليم منذ منتصف القرن الماضي، مع ظهور مشاكل داخلية متمثلة بصراعات تحت عدة مسميات اقتصادية كانت أم عنصرية بالاختلاف العرقي في دارفور مع الأسباب السالف ذكرها، أدت بالنهاية إلى اندلاع تمرد منذ شباط العام ٢٠٠٣م، وصلت مسامعه إلى المجتمع الدولي.

الهوامش

^١ (ادم يوسف ادم دبو، الجغرافية السياسية لولايات دارفور وأثرها على الأمن القومي السوداني، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة أم درمان الإسلامية، ٢٠١٢، ص ٢٧.

^٢ (آخر سلاطين الفور، ظفر بحكم الإقليم بعد استرداد السودان من الحكم العثماني - المصري عام ١٨٩٦م، تلقب بلقب السلطان، ظل بالحكم حتى جردت عليه حكومة السودان أواخر عام ١٩١٦م، أبان الاحتلال الانكليزي، وأنهت حكم سلالة سلاطين دارفور. ينظر: مصطفى محمد عطية مسعد، (سلطنة دارفور- تاريخها وبعض مظاهر حضارتها)، المجلة التاريخية المصرية، الجمعية التاريخية المصرية للمنشورات، القاهرة، العدد ١١، ١٩٦٣، ص ٢٤٣

^٣ (فيصل حامد عبد الرحمن، اثر أزمة دارفور في العلاقات السودانية - التشادية ١٩٩٠- ٢٠٠٩، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة أم درمان الإسلامية ، السودان ، ٢٠١١ ، ص ٢٢

^٤ (صلاح الدين محمد كردوس، جغرافية العمران في مديرية دارفور، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، ١٩٧٧، ص ٩

- ٥) (سوزي محمد رشاد، (دارفور بين جذور الصراع وإدارته))، مؤتمر الصراعات والعنف في دول الجنوب - المفاهيم - المصادر والأسباب والآثار وسياسات مواجهه ، جامعة أسيوط ، كلية التجارة ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٩٠ .
- ٦) (هنالك شكوك بصحة أعداد السكان بإقليم دارفور حسب إحصاء ٢٠٠٨ ، والسبب يعود بمقاطعة الألف من ضحايا الصراع المستمر لعملية الإحصاء ، ورفض دخول مراقبين الإحصاء ، لبعض مخيمات النازحين ، كمخيم عطاش ، فضلا عن المعارضة الشديدة لعملية الإحصاء من قبل الجماعات المتمردة، متمثلة بحركة العدل والمساواة. ينظر: أرشيف دارفور، (بدء الإحصاء في السودان في ظل تشكيك جنوبي ومعارضة دارفور))، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ٢ نيسان ٢٠٠٨ .
- ٧) (رضا محمد محيي الدين أحمد، (إدارة أزمة دارفور ونشأة الصراع : دراسة تحليلية))، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد ٦ ، العدد ١ ، الناشر جامعة السويس، كلية التجارة بالأسماعلية، ٢٠١٥ ، ص ٣٩٧ .
- ٨) (غالبية أهل دارفور من الطائفة التيجانية الصوفية، والتي تدعو إلى تعلم اللغة العربية وحفظ القرآن في الخلاوي) مفردها خلوة، وهي مكان تحفيظ القرآن وتدریس علوم الدين). ينظر: أياذ عبد الكريم مجيد ، (الدور الإسرائيلي في أزمة دارفور))، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد ١٦ ، كانون الأول ٢٠٠٢ ، ص ٤٧
- ٩) (محمد الأمين عباس النحاس، (دارفور بدايتها ونهايتها))، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مجلد ٢٧ ، العدد ٣١٢ ، ٢٠٠٥ ، ص ٨١
- ١٠) (يطلق على القبائل العربية من الرعاة في السودان، المنتشرة بين كردفان ودارفور، لديها نزعة حربية، الاسم جاء من مهنة رعي الأبقار بالإضافة لصيد الغيلة، حيث يرتحلون صيفا باتجاه الجنوب، وفي الخريف يهربون بمواشيهم باتجاه الشمال هربا من المستنقعات وظهور الناموس وذبابة التسي تسي مع بداية الأمطار. ينظر: زكي البحيري، مشكلة دارفور الجذور التاريخية - الأبعاد الاجتماعية - التطورات السياسية، مكتبة مدبولي ، ط ١ ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٣ - ٣٤
- ١١) (عبد مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مركز الجزيرة للدراسات - الدوحة، الدار العربية لعلوم الناشرين، ط ١، بيروت، ٢٠٠٩ ، ص ٧٥
- ١٢) (الباقر العفيف، ما وراء دارفور ... الهوية والحرب الأهلية في السودان، ترجمة: محمد سليمان، سلسلة دراسات حقوق الإنسان (١٣)، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٦ ، ص ٥٤
- ١٣) (أول حركة احتجاجية في دارفور، تأسست في منطقة (تسمى مركز في حينها) كتم في ولاية شمال دارفور، أسسها مجموعة من الشباب المثقفين من الذين لم يتجاوزوا العشرين من العمر إلا قليلا منهم ، كانت الحركة هي رد فعل على تصرفات المسؤولين الحكوميين ، الذين كانوا من خارج دارفور ، وتعاملهم المتعجرف مع المواطنين ، مما أعطى شعورا حينها بان المسؤولين هم ورثة استعمار، أجهضت الحركة في مهدها لتمكن الحكومة على فك شفرة التنظيم

- السري الذي عانى الضعف البنائي لها . **ينظر:** عبد الجبار محمود دوسة ، دارفور وأزمة الدولة في السودان ، مكتبة جزيرة الورد ، ط ١ ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ٨٩ - ص ٩٠
- ^{١٤} (حركة سياسية تشكلت من أبناء شمال دارفور، ضمن إطار محدود ، تحولت إلى حزب نهضة دارفور عقب الثورة الشعبية في ١٩٦٤. **ينظر:** السيد مصطفى احمد أبو الخير، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر، إيتراك للنشر والتوزيع، ط ١، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٣٩
- ^{١٥} (ظهر بين عامي ١٩٧٧ - ١٩٧٩ م ، كحركة مدنية سياسية بنهج سلمي وإقليمية الهدف، في عهد حكومة الرئيس النميري ، مطالب التنظيم انحسر في المطالبة بالإصلاحات التنموية للتقدم في دارفور . **ينظر:** شريف ال دهب، (تاريخ الصراعات في دار فور))، ٩/نيسان /٢٠١٨، متاح على الموقع الرسمي لحركة العدل والمساواة(سودان جيم)، وعلى الرابط [/https://sudanjem.com](https://sudanjem.com)....
- ^{١٦} (إجلال محمود رأفت، (أزمة دارفور - أبعادها السياسية والثقافية))، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مجلد ٢٧، العدد ٣١٢، ٢٠٠٥، ص ٨٩ - ص ٩٠
- ^{١٧} (التيجاني فرج الله محمد نور حربة، أثر التنمية غير المتوازنة على الصراع في ولايات دارفور خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠١٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النيلين ، الخرطوم ، ٢٠١٨ ، ص ٧١
- ^{١٨} (البحيري، مشكلة دارفور الجذور التاريخية، مصدر سابق، ص ٨٧ - ص ٨٨
- ^{١٩} (سميحة دعاس، الصراعات والحروب الأهلية في السودان - دارفور نموذجا، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٤٥
- ^{٢٠} (عايدة عبد الله حامد، اثر التحول السياسي للقبيلة في دارفور ١٩٨٩-٢٠٠٦، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة أم درمان الإسلامية، ٢٠٠٨، ص ٩٤
- ^{٢١} (البحيري، مشكلة دارفور الجذور التاريخية، مصدر سابق، ص ٩٠ - ص ٩٣
- ^{٢٢} (هم أشخاص نالوا مراكز اجتماعية ذات قيمة عالية، نسبة لالتزامهم وامتثالهم للأدوار التي أمنتهم عليها جماعتهم ، وتميزوا بالتعقل والإمام بالعبادات والتقاليد، وينظرون بالحياد التام لمشاكل الأطراف المتنازعة. **ينظر:** دبوك ، مصدر سابق ، ص ٤
- ^{٢٣} (حربة ، مصدر سابق ، ص ٧٢
- ^{٢٤} (الطيب زين العابدين محمد وآخرون، دارفور حصار الأزمة بعد عقد من الزمان، مركز الجزيرة للدراسات - الدوحة، الدار العربية لعلوم الناشرين، ط ١، بيروت، ٢٠١٣، ص ٥٣
- ^{٢٥} (في ٩ ايلول ١٩٨٧ م ، التقى أعضاء من التجمع العربي مع الصادق المهدي، أعرب فيه التجمع عن رغبتهم في المشاركة بالحكم عبر بيان أعلنوه، بأنهم يمثلون أغلبية بدون وزن سياسي، استجاب المهدي لمطالبهم بتعيين بعضهم وزراء ولائيين ومستشارين(هنالك نوعان من الوزراء في السودان، الأول وزير قومي وهو عضو مجلس الوزراء في

الحكومة المركزية ويعين من قبل رئيس الجمهورية، والثاني وزير ولائي، وهو وزير على مستوى ولاية يعين من قبل والي الولاية ويكون مسؤول أمامه، يمكن إعفائه من منصبه من قبل والي أو بتوصية من ثلثي مجلس الولاية).
للمزيد: ينظر دستور السودان لعام ٢٠٠٥، الباب الثاني عشر، الفقرة الرابعة؛ متاح على شبكه المعلومات العنكبوتية

؛ **ينظر:** موسى، مصدر سابق، ص ٩٥

^{٢٦}(المصدر نفسه، ص ٩٥

^{٢٧}(دوسة، مصدر سابق، ص ٢٤ - ص ٢٥

^{٢٨}(دبوك، مصدر سابق، ص ٥٧

^{٢٩}(حربة، مصدر سابق، ص ٧٣ - ص ٧٤

^{٣٠}(عبير حسن سيد سليمان، «أسباب غياب التنمية في دارفور»، مجلة أفاق سياسية، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، مجلد ٢، العدد ٤، ٢٠٠٨، ص ١٣٤ - ص ١٣٥

^{٣١}(دعاس، مصدر سابق، ص ٥٤

^{٣٢}(هنالك أزوجة حماسية للنساء في دارفور، «**نهب يومية خير من اغتراب سنين**»..... «**وكلاش بيحبيب**

المال ببلاش»، يقصد بالكلاش هو سلاح الكلاشنكوف المعروف الذي أضحى سمة الرجل الدارفوري، ويتمجيد ظاهرة السلب والنهب، ودخولها إلى نسيج الفكر الثقافي للسكان. **ينظر:** زكي البحيري، مشكلة دارفور أصول الأزمة - وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٩٧

^{٣٣}(البحيري، مشكلة دارفور أصول....، مصدر سابق، ص ٩٥ - ص ٩٩

^{٣٤}(رضا محمد محيي الدين فرحات، «إدارة أزمة دارفور ونشأة الصراع»، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس - كلية التجارة بالأسماعلية، مجلد ٦، العدد ١، ص ٢٠١٥، ص ٤٠٤

^{٣٥}(صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، أثر مشكلة دارفور على سياسة السودان الخارجية، ط١، مركز الدراسات الإقليمية، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠٨، ص ٣٧ - ص ٣٨

^{٣٦}(البحيري، ، مشكلة دارفور الجذور التاريخية ...، مصدر سابق، ص ١٢٦.

^{٣٧}(حامد، مصدر سابق، ص ١٤١

^{٣٨}(العفيف، مصدر سابق، ص ٧٤

^{٣٩}(النحاس، مصدر سابق، ص ٨٢

^{٤٠}(عصام عبد الفتاح، البشير والسودان يبدأ من جديد، كنوز للنشر والطباعة، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٤١

^{٤١}(المصدر نفسه، ص ٤٣

^{٤٢}(سامي السيد احمد، السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الأفريقي ما بعد الحرب الباردة - الدور والاستجابة،

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٣، ص ٧ - ص ٨

^{٤٣}() سماح محمد الحسن احمد، ((الانفراج في العلاقات السودانية - الأمريكية هل أصبح قريباً))، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، مجلد ٤ ، العدد ١٥، ٢٠١٦، ص ١٢

^{٤٤}() وليام جيفرسون كلنتون، من مواليد ١٩ أ ب ١٩٤٦م في ولاية اركانساس، درس في جامعة جورج تاون هوت وتخرج منها في العام ١٩٦٨م، في العام ١٩٧٨م أصبح اصغر حاكم ولاية على مستوى الولايات الأمريكية، بتقلده حاكم ولاية اركانساس، فاز مرتين في انتخابات الرئاسة الأمريكية عن الحزب الديمقراطي، وأصبح الرئيس الـ٤٢ في تاريخ الولايات المتحدة للفترة من ١٩٩٣ - ٢٠٠١. **للمزيد من التفاصيل ينظر:** ((ما لا تعرفه عن بيل كلنتون))، تقرير الكتروني، متاح على موقع ارجيلك بايو، وعلى الرابط الالكتروني... <https://www.arageek.com/bio/bill-clinton>

^{٤٥}() جلال الدين محمد صالح، ((القرن الإفريقي - الأهمية الإستراتيجية وصراعاته الداخلية)) ، مجلة قراءات افريقية، الجزائر، العدد الأول ، تشرين الأول، ٢٠٠٤، ص ١٠٣

^{٤٦}() شكل السود نسبة ١٢,٩% من المشمولين بالتصويت للانتخابات الأمريكية في ٢٠٠٤م ، وضمف الرئيس جورج بوش الابن ، قضية دارفور لصالحه بالانتخابات ، واسماها قضية اضطهاد السود من القبائل الدارفورية ومدافعا عن حقوقهم ، وفعلا تمكن من إقناع الكونجرس بإصدار قرار لمعاقبة الحكومة السودانية ، قبل ١٠٠ يوم من الانتخابات، و يجدر بالذكر أن ٩٠% من السود ذو أصل أفريقي لم يشاركوا في التصويت للانتخابات عام ٢٠٠٠م . **ينظر :** البحيري ، مشكلة دارفور - أصول الأزمة...، مصدر سابق، ص ٢٥١

^{٤٧}() نص مقابلة أجرتها مجلة دراسات شرق أوسطية مع السفير السوداني في الأردن، السيد محمد محمود أبو سن، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، مجلد ٩ ، العدد ٢٩ - ٣٠، (د، م) ، ص ١٣٧

^{٤٨}() تعد الولايات المتحدة الأمريكية المستكشف الأول للنفط السوداني، فبعد أن غادرت شركة النفط الأمريكية (شيفرون)، اعتقد أن الحكومة السودانية لن تستطيع استخراج النفط، بسبب سيطرتها الهائلة على الاستثمارات النفطية في العالم . **للمزيد ينظر:** هانى رسلان، استخراج النفط في السودان وأثاره الهيكلية، ورقة صادرة عن مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، الأهرام، ٢٠٠٦، متاح على موقع سودانيل وعلى الرابط... <http://www.sudanile.com>

^{٤٩}() صداح احمد الحباشنة ،((الموقف الأمريكي من أزمة دارفور))، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ، الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي ، مجلد ٣٦ ، العدد ١ ، شباط ، ٢٠٠٩ ، ص ١٣٢ - ص ١٣٣

^{٥٠}() عماد عواد، ((أزمة دارفور تعدد الأبعاد وتتوغل الإشكاليات)) ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مجلد ٢٧ ، العدد ٣٠٨ ، ٢٠٠٤ ، ص ٦٢

^{٥١}() أبو الخير، مصدر سابق ، ص ٩٢

^{٥٢}() أعلن المنبر اليهودي للعدالة وحقوق الإنسان، مع بداية التمرد، قيامه بحملة جمع تبرعات لدعم حركات التمرد في دارفور، وإعلان صراحة عن علاقته ببعض المتمردين، وهذا ما أكدته حكومة السودان بأكثر من مناسبة، باتهام

إسرائيل رسمياً بمساندة حركات التمرد وتوسيع طاقاتها. ينظر : البحيري، دارفور الجذور التاريخية.....، ص

٢٧٢ - ص ٢٧٣

^{٥٣}(أمانى محمد خضر جاد الرب، «التدخل الإسرائيلي في دارفور عبر المنظمات»، مجلة الراصد، مركز الراصد

للدراستات السياسية والإستراتيجية، الخرطوم، السنة ١٠، العدد ١٨، ٢٠١٧، ص ٤٨ - ص ٤٩

^{٥٤}(النحاس، مصدر سابق، ص ٨٢

^{٥٥}(دعاس، مصدر سابق، ص ٨٨؛ ينظر: حربة، مصدر سابق، ص ٩١ - ص ٩٢

^{٥٦}(إبراهيم قاسم درويش البالاني، «الأبعاد الجغرافية السياسية للصراع البيئي في دارفور»، مجلة ديالى، العدد ٦٥،

القاهرة، ٢٠١٥، ص ٧٣

^{٥٧}(المصدر نفسه، ص ٧٤

^{٥٨}(موسى، مصدر سابق، ص ٢٥٢ - ص ٢٥٤